Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (5) November(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الأزمة السورية ٢٠١١- ٢٠٢٢

م. د علاء حسين غضبان
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

Lebanon Foreign Policy towards the Syrian Crisis 2011- 2022

Alaa Hussein Ghadhban
General Directorate of Education in The Qar Governorate

ملخص:

يتناول هذا البحث السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الأزمة السورية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢، مركّزًا على التحديات التي واجهتها لبنان في ظل النزاع السوري الممتد. اعتمدت لبنان في بداية الأزمة سياسة "النأي بالنفس" التي هدفت إلى تجنب الانخراط المباشر في الصراع السوري والحفاظ على استقرارها الداخلي. ومع ذلك، واجهت هذه السياسة تحديات كبيرة نتيجة الانقسامات السياسية الداخلية والتداخلات الإقليمية والدولية. كما أثرت تداعيات الأزمة، خاصة ملف اللاجئين السوريين، على البنية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، مضيفة أعباء إضافية على الدولة اللبنانية. شهدت الفترة تحولات في الموقف اللبناني تجاه سورية، حيث طالبت بعض القوى السياسية بعودة العلاقات الرسمية مع دمشق، بينما ظلت قضايا الأمن والإنسانية عوائق رئيسية. كما كان للتدخل الروسي في سورية والعقوبات الدولية مثل قانون قيصر أثر بالغ على خيارات لبنان السياسية. يخلص البحث إلى أن سياسة النأي بالنفس، رغم أهميتها، لم تكن كافية لمواجهة كل التحديات، وأن الموقف اللبناني ظل متذبذبًا بين الضغوط الداخلية والخارجية. يُبرز البحث أهمية التوازن السياسي والحوار الوطني لتحقيق سياسة خارجية أكثر وضوحًا وفاعلية تجاه الأزمات الإقليمية.**الكلمات المفتاحية:** لبنان، سورية، أزمة، سياسة

Abstract:
This study examines Lebanon's foreign policy towards the Syrian crisis from 2011 to 2022, focusing on the challenges Lebanon faced amid the prolonged Syrian conflict. At the onset of the crisis, Lebanon adopted a "policy of distancing" aimed at avoiding direct involvement in the Syrian conflict while preserving internal stability. However, this policy encountered significant difficulties due to internal political divisions and overlapping regional and international interventions. The crisis's repercussions, especially the influx of Syrian refugees, heavily impacted Lebanon's social and economic fabric, placing additional burdens on the state. The period witnessed shifts in Lebanon's stance toward Syria, with some political factions calling for the restoration of formal relations with Damascus, while security and humanitarian concerns remained major obstacles. Moreover, Russia's intervention in Syria and international sanctions such as the Caesar Act profoundly influenced Lebanon's political options. The study concludes that, despite its importance, the policy of distancing was insufficient to address all challenges, leaving Lebanon's position fluctuating between internal and external pressures. The research underscores the need for political balance and national dialogue to formulate a clearer and more effective foreign policy in the face of regional crises.**Key word: Lebanon, Syria, Crisis, Politics**

المقدمة:

تعد الأزمة السورية التي اندلعت في آذار ٢٠١١م أحد أهم الأحداث المفصلية في الشرق الأوسط، ومن أكثر الأزمات تعقيدًا في العقود الاخيرة، لما حملته من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية عابرة للحدود، طالت دول الجوار وفي مقدمتها لبنان. الذي وجد نفسه في قلب هذه الأزمة منذ بداياتها، وذلك بحكم الجوار الجغرافي والتشابك التاريخي للعلاقات السياسية الاجتماعية بين البلدين، ما وضع صانع القرار اللبناني أمام تحديات استثنائية في صياغة سياسته الخارجية، وسط بيئة سياسية منقسمة وضغوط إقليمية ودولية متعارضة.اعتمدت الحكومة اللبنانية في بداية الأزمة مبدأ" النأي بالنفس" كخيار لتجنب الانحياز لأي طرف في الصراع السوري والحفاظ على الاستقرار الداخلي. إلا أن هذه السياسة واجهت صعوبات

كثيرة عند تطبيقها على ارض الواقع؛ بسبب الانقسام السياسي الحاد بين قوى مؤيدة للنظام السوري وأخرى داعمة للمعارضة، فضلًا عن تشابك الملفات الأمنية والاقتصادية والإنسانية، وعلى رأسها ملف اللاجئين السوريين الذي شكل ضغطًا غير مسبوق على الدولة اللبنانية، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية اللبنانية انعكاسًا لتوازنات داخلية هشة أكثر من كونها تعبيرًا عن موقف موحد للدولة.كما تداخلت الأزمة السورية مع ملفات إقليمية أوسع، مثل التدخلات الدولية والإقليمية في سورية، وظهور تنظيمات مسلحة عابرة للحدود، لا سيما بعد التدخل العسكري الروسي ٢٠١٥م الذي رسم ملامح جديدة للأزمة، وانعكس على خيارات لبنان ومواقفه في المحافل الدولية والإقليمية. وتحت وطأة هذه العوامل، وجدت السياسة الخارجية اللبنانية نفسها محكومة بمعادلة معقدة، تقوم على الموازنة بين الالتزامات الدولية والضغوط الداخلية، وبين ضرورات الأمن القومي ومقتضيات العلاقات التاريخية مع دمشق.تأتي هذه الدراسة لتبحث في الكيفية التي تعاملت بها السياسة الخارجية اللبنانية مع الأزمة السورية بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٢، من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، واستجلاء مدى نجاحها أو اخفاقها في تحقيق التوازن السياسي خارجيا وداخليا.

إشكالية البحث

كيف تعاملت السياسة الخارجية اللبنانية مع تداعيات الأزمة السورية خلال المدة من ٢٠١١إلى ٢٠٢٢، وما هي العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي أثرت في تحديد ملامح هذا الموقف؟

اهداف البحث

١- تحليل تطور الموقف الرسمي اللبناني من الأزمة السورية عبر مراحلها المختلفة.

٢- دراسة تأثير الانقسام الداخلي على خيارات السياسة الخارجية.

٣- تحليل الأدوار الإقليمية والدولية وتأثيرها على خيارات لبنان في التعامل مع الأزمة السورية.

٤- تقييم فعالية سياسة النأي بالنفس كاستراتيجية لبنانية في مواجهة تداعيات الأزمة السورية.

فرضيات البحث

١- السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الأزمة السورية اتسمت بالتذبذب تبعًا للتغيرات الداخلية والإقليمية.

٢- سياسة النأي بالنفس واجهت عراقيل كبيرة بسبب الانقسام السياسي.

٣- الضغوط الاقتصادية والإنسانية، خصوصا ملف اللاجئين، كانت من أهم محددات الموقف اللبناني.

٤- التطورات الإقليمية، خاصة التدخل الروسي في سورية، ساهمت في إعادة صياغة أولويات لبنان الخارجية.

الفصل الأول: خلفية العلاقات اللبنانية السورية قبل عام ٢٠١١

مقدمة

تتميز العلاقات اللبنانية – السورية بتاريخ طويل من التشابك السياسي والاجتماعي، حيث ترتبط الدولتان بحدود جغرافية مشتركة وأواصر تاريخية واجتماعية وثقافية عميقة، إذ كانت أجزاء من لبنان تشكل جزءًا من الامبراطورية العثمانية ضمن ولايات الشام مع سورية، وبعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم المنطقة تحت الانتداب الفرنسي، تشكلت الحدود السياسية، لكنها لم تمحو الروابط الاجتماعية والقبلية والاقتصادية بين سكان البلدين(Haddad, 2012).حيث تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية حيث تتداخل فيها المصالح والثقافية. لفهم موقف لبنان تجاه الأزمة السورية التي اندلعت عام ٢٠١١، من الضروري دراسة طبيعة العلاقات بين البلدين قبل هذه الفترة، خصوصًا في ظل الأحداث السياسية المتسارعة التي شهدها لبنان وسورية منذ منتصف القرن العشرين وحتى بداية الألفية الثالثة.**اولًا: العلاقات السياسية بين لبنان وسورية في مرحلة ما بعد الاستقلال**منذ حصول لبنان على استقلاله عام ١٩٤٣، شهدت العلاقة مع سورية مراحل من التعاون والتوتر، حيث تباينت مواقف الدولتين إزاء قضايا المنطقة. كانت دمشق تنظر إلى لبنان ضمن إطار الوحدة العربية، لكنها اعتبرت دائمًا لبنان جزءًا من "سورية الكبرى" أو المنطقة الشامية، ما أثر على طبيعة العلاقة الثنائية.وفي الخمسينيات والستينيات، دعمت سورية الأحزاب والقوى اللبنانية ذات التوجه القومي العربي، وأبرزها حركة الناصريين، في مقابل الدعم الأميركي والفرنسي لأحزاب أخرى في لبنان، مما شكل أساسًا لصراعات داخلية مستمرة في لبنان. (نقولا، جرجس، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ٢٠٠٦).**ثانيًا: العلاقات الاقتصادية والتجارية قبل الحرب الأهلية**كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط لبنان بسورية وثيقة جدًا، إذ كان لبنان يعتبر بوابة مهمة للتصدير والواردات إلى سورية، وخصوصًا من خلال ميناء بيروت. هذه العلاقة كانت محركًا مهمًا للتنمية الاقتصادية في كلا البلدين حتى أواخر الستينات. (Khalid,2006)) **ثالثًا: الدور السوري في لبنان خلال الحرب الأهلية**

(١٩٧٥-١٩٩٠) مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، دخلت سورية مباشرة إلى الصراع عبر تدخل عسكري في عام ١٩٧٦، نتيجة لتقاطع مصالح عدة، منها منع انهيار النظام اللبناني الذي قد يؤدي إلى فراغ أمني وإقليمي يهدد دمشق، وايضًا كجزء من سياسية دمشق للسيطرة على لبنان وابقائه في نطاق نفوذها. لذلك أعلنت أنها تسعى إلى وقف الحرب وحماية وحدة لبنان واستقراره، تحت مسمى "القوات العربية اللبنانية". استمر التدخل السوري في لبنان طوال سنوات الحرب، مؤثرًا بشكل كبير في موازين القوى داخل الساحة اللبنانية، وداعمًا بعض الفصائل ورافضًا أخرى تبعًا لمصالحه الاستراتيجية. وقد أدى هذا التدخل إلى فرض نوع من السيطرة السياسية والعسكرية التي استمرت حتى بداية الألفية الجديدة. (Picard,2002)كما أدى هذا التدخل إلى توتر العلاقات بين القوى اللبنانية المختلفة، خاصة مع التيارات المعارضة للحضور السوري، التي رأت في سورية قوة احتلال تهدف إلى السيطرة على لبنان. (ميشال عون، لبنان: بين الاحتلال والحرية، دار العلم للملايين، ٢٠٠٣).

رابعًا: الاتفاقات السياسية بين لبنان وسورية قبل عام ٢٠٠٥وقعت اتفاقات عدة بين لبنان والجمهورية السورية لم تسهم بنزع التورات، رغم الطابع الأمني والسياسي لمعظمها، ومنها اتفاقية عام ١٩٩١ التي نصت على السماح بوجود قوات سورية في لبنان ضمن إطار اتفاق الطائف، وأتاحت لسورية ممارسة نفوذ واسع على القرارات اللبنانية، مما اثار توترات سياسية متكررة.(Alagha, 2011)

) خامسًا: العلاقات بعد انتهاء الحرب وسحب الجيش السوري (١٩٩٠-٢٠٠٥انتهت الحرب الأهلية اللبنانية باتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الذي أعاد رسم النظام السياسي في لبنان، وأقر بوجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية كجزء من عملية إعادة الاستقرار. استمرت سورية في لعب دور رئيسي في السياسة اللبنانية طوال التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، حيث تأثرت معظم القرارات السياسية في لبنان بتوافق مع دمشق لكن مع انسحاب الجيش السوري من لبنان في عام ٢٠٠٥، إثر احتجاجات ١٤ مارس ومجزرة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، شهدت العلاقات بين البلدين توتراً واضحاً وتراجعًا في النفوذ السوري المباشر، لكنها لم تضع حدًا للتشابك السياسي والاقتصادي.(Harik,2010) ما فتح الباب أمام إعادة تعريف السياسة اللبنانية تجاه سورية. (ناصر قنديل، سورية ولبنان: سياسة النفوذ والهيمنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٠).

سادسًا: الوضع الحدودي والاقتصادي قبل اندلاع الأزمة السوريةعلى الصعيد الاقتصادي، كان هناك تبادل تجاري معتدل بين البلدين، وخاصة في المناطق الحدودية. وكانت العلاقات الحدودية متوترة أحيانًا بسبب قضايا الأمن والتهريب، لكنه كان هناك تعاون أمني نسبي. كما لعبت العلاقات الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًا، خاصة مع وجود جاليات لبنانية كبيرة في سورية والعكس.ومع ذلك، ظل الملف السوري يشكل عامل ضغط دائم على السياسة اللبنانية، التي كانت تحاول الحفاظ على توازن داخلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية المتصارعة، خاصة فيما يتعلق بالوجود الفلسطيني في لبنان والملف السوري. (كمال شحادة، لبنان وسورية: الحدود والتوترات، دار النهار، ٢٠٠٩)**خاتمة الفصل**تُظهر دراسة خلفية العلاقات اللبنانية – السورية قبل عام ٢٠١١ مدى تعقيد وتشابك العلاقة بين البلدين، والتي تراوحت بين التعاون والصراع، النفوذ والاعتماد المتبادل. هذا التشابك خلق حالة من التعقيد السياسي والاجتماعي داخل لبنان، وأثر بشكل مباشر على كيفية تعامل الدولة اللبنانية مع الأزمة السورية التي اندلعت لاحقًا، مما يجعل فهم هذه الخلفية أمرًا أساسيًا لأي تحليل للسياسة الخارجية اللبنانية تجاه سورية.

الفصل الثاني: الموقف اللبناني من اندلاع الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٣)

مقدمةمع اندلاع الاحتجاجات في سورية عام ٢٠١١ التي سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح، وجد لبنان نفسه في مواجهة تحديات داخلية وخارجية مرتبطة بتداعيات الأزمة على الحدود والسياسة والمجتمع. تميزت هذه المرحلة بوضوح سياسة رسمية لبنانية أُعلنت تحت شعار "النأي بالنفس"، والتي هدفت إلى إبقاء لبنان بعيدًا عن الصراع السوري المتصاعد، مع محاولة الحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل الانقسامات الحادة بين القوى السياسية اللبنانية.

اولًا: سياسة النأي بالنفس: المضمون والأهدافأعلنت الحكومة اللبنانية في آب ٢٠١١، تبني سياسة "النأي بالنفس" كإطار رسمي لسياسة لبنان الخارجية تجاه الأزمة السورية. وكان الهدف منها تجنب الانخراط المباشر في الصراع السوري، وعدم دعم أي طرف بشكل مباشر، والامتناع عن اتخاذ مواقف قد تزيد من الانقسامات الداخلية أو تعرض الأمن اللبناني للخطر، وقد تجسد هذا الموقف في إحجام لبنان عن الانضمام إلى بيانات إدانة الحكومة السورية في المحافل الدولية، أبرزها الامتناع عن دعم بيان مجلس الأمن الصادر في ٣ آب ٢٠١١ الذي ادان الحكومة السورية. فحماية الاستقرار الداخلي ومنع انتقال الأزمة السورية إلى لبنان، كان من أولويات حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، الذي كان يدرك جيدًا أن التدخل المباشر قد يؤدي إلى تفجر صراعات داخلية جديدة. لذلك تم اقرار "إعلان بعبدا" الذي نص على التزام لبنان بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وخصوصًا الأزمة السورية، باعتبار ذلك ضمانة للاستقرار الداخلي. (صائب سلام، السياسة اللبنانية تجاه الأزمة السورية: النأي بالنفس في مواجهة

التحديات، مجلة الدراسات اللبنانية، ٢٠١٣).كما أشارت هذه السياسة إلى رفض استخدام الأراضي اللبنانية لأي نشاطات تهدد الأمن السوري أو اللبناني، مع الدعوة إلى احترام السيادة السورية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. (بيان مجلس الوزراء اللبناني، ٢٠١١).(

ثانيًا: الانقسام الداخلي وتأثيره على السياسة الخارجيةرغم إعلان سياسة النأي بالنفس، واجهت الحكومة اللبنانية صعوبات كبيرة في تطبيق هذه السياسة، بسبب الانقسامات السياسية العميقة داخل لبنان. إذ اصبح المشهد السياسي الداخلي اللبناني مقسمًا بالشكل التالي:

١- التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل أو ما يسمى بفريق (٨ آذار): دعموا بوضوح النظام السوري، معتبرين أن سقوطه يشكل تهديدًا للأمن اللبناني، خاصة مع وجود فصائل معارضة مسلحة على الحدود، فقد كان هذا التدخل مبنيًا على حسابات استراتيجية تتعلق بحماية المصالح اللبنانية والإقليمية وأن سقوط الحكومة السورية سيؤدي إلى فوضى تهدد لبنان والوجود المسيحي في الشرق، وهو ما أثار جدلًا واسعًا داخل لبنان وخارجه. (Katz, M. (2013). Hezbollah's Military Role in Syria. The Washington Institute for Near East Policy)

٢- الانقسامات السياسية وتأثيرها على القرار اللبناني كانت السياسة اللبنانية تجاه الأزمة السورية انعكاسًا للانقسامات السياسية العميقة بين القوى اللبنانية، حيث كانت قوى ١٤آذار والتحالفات المرتبطة من بعض القوى المسيحية مثل "القوات اللبنانية" و "حزب الكتائب" تبدي موقفًا معارضًا للنظام السوري، وداعمة لقوى المعارضة سياسياً وأحياناً لوجستياً، في محاولة لكسر النفوذ السوري في لبنان. وتعتبر أن سقوط الحكومة السورية خطوة نحو الاستقرار الإقليمي، وأن النأي بالنفس لا يعني الصمت عن الانتهاكات. هذه الانقسامات حدت من قدرة الدولة اللبنانية على تبني موقف موحد، وظهرت تناقضات في المواقف الرسمية وغير الرسمية في المحافل الدولية والإقليمية. (Salam, N. (2012). Lebanon's Political Divide and Syria. Middle East Policy Journal)هذا الانقسام انعكس بشكل واضح في مواقف لبنان في المحافل الدولية، حيث تباينت المواقف بين ممثلي لبنان في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. (حنا قبيسي، الانقسام السياسي اللبناني وأثره على السياسة الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).(

ثالثًا: الموقف في المحافل العربية والدوليةحظيت سياسة النأي بالنفس في بدايتها بتأييد الأمم المتحدة التي رأت فيها محاولة لتفادي امتداد النزاع السوري إلى لبنان، فقد حاول لبنان الحفاظ على موقف محايد نسبيًا في المحافل الدولية، متجنبًا إصدار بيانات قد تُفسر على أنها دعم لأحد الأطراف في الصراع السوري، وهو ما انعكس في التصويتات والبيانات الصادرة عن وفود لبنان في جامعة الدول العربية ومجلس الأمن.ورغم ذلك، تأثرت العلاقات اللبنانية مع بعض الدول العربية بسبب هذه السياسة، حيث ضغطت دول مثل السعودية وقطر على لبنان لاتخاذ موقف أكثر وضوحًا ضد النظام السوري. في المقابل، كانت روسيا وإيران تدعمان الموقف الداعم للنظام داخل بعض الأوساط اللبنانية. (نبيل نعيم، لبنان في محافل السياسة الإقليمية والدولية، دار الفارابي، ٢٠١٤).

رابعًا: التحديات الأمنية والإنسانية الأوليةمع تصاعد القتال في سورية، بدأ لبنان يشهد تدفقًا متزايدًا للاجئين السوريين، وهو ما بدأ يطرح تحديات إنسانية وأمنية كبيرة على الحكومة اللبنانية، وشكل ضغطًا على الموارد اللبنانية ومهد الطريق لارتفاع المخاوف الأمنية، خصوصًا في المناطق الحدودية. (United National High Commissioner for Refugess (UNHCR). Lebanon: Syrian Refugee Response, 2013)فقد أدت الأزمة السورية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي اللبناني من نحو ٥٪ قبل ٢٠١١ إلى ما بين ١و ١,٥ %، وانخفاض السياحة نسبة ٥٠٪ وتراجع الصادرات ٢٠٪. (البنك الدولي،" الأثر الاقتصادي". ٢٠١٣) . إذ شكل تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى لبنان ضغطًا كبيرًا على الخدمات العامة، مثل التعليم بعد أن ارتفع عدد الطلاب السوبين في المدارس اللبنانية إلى أكثر من ٣٠٠ ألف طالب/ مما اجير وزارة التربية على اعتماد نظام الدوامين في عدد من المدارس.(المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ٢٠١٣).وفي الجانب الصحي، فقد ازدادت معدلات الضغط على المستشفيات الحكومية وانتشرت الأمراض المعدية في بعض المخيمات بسبب الاكتظاظ. كذلك شهدت البنية التحتية تأثرا واضحًا خصوصًا في مناطق البقاع والشمال، إذ ازدادت الأزمات في الكهرباء والمياه نتيجة الزيادة المفاجئة، بعد أن ارتفع عدد السكان في بعض القرى بنسبة فاقت ٦٠٪. (وزارة الصحة اللبنانية، ٢٠٣١). فقد شهدت الحدود اللبنانية السورية توترات أمنية متزايدة، مع اشتباكات متقطعة بين قوات النظام والمعارضة في مناطق متاخمة للبنان، ما زاد من المخاوف بشأن تأثير الصراع السوري على الأمن اللبناني. (تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول لبنان، ٢٠١٣).**خاتمة الفصل**شكّل اندلاع الأزمة السورية اختبارًا حقيقيًا للسياسة الخارجية اللبنانية، التي حاولت من خلال سياسة النأي بالنفس أن توازن بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي ومواجهة الضغوط الإقليمية والدولية المتنوعة. لكن الانقسامات السياسية الداخلية والتحديات الأمنية والإنسانية المرتبطة بتدفق اللاجئين وصراع الحدود أظهرت صعوبة تحقيق هذه السياسة على الأرض، مما مهّد لمراحل لاحقة أكثر تعقيدًا في تعامل لبنان مع الأزمة السورية.

الفصل الثالث: التحديات الأمنية والإنسانية (٢٠١٤-٢٠١٦)

مقدمةمع استمرار الأزمة السورية وتصاعد حدة الصراع المسلح، شهدت لبنان زيادة في التداعيات الأمنية والإنسانية، حيث أصبح لبنان يستقبل أعدادًا متزايدة من اللاجئين السوريين، إلى جانب تنامي التهديدات الأمنية على حدوده الشمالية والشرقية. أدت هذه التحديات إلى تفاقم الضغوط على النظام السياسي اللبناني وأجهزته الأمنية والاجتماعية، مما ألقى بظلاله على سياسة لبنان الخارجية تجاه الأزمة السورية في هذه المرحلة الحرجة.

اولًا: التأثير الاقتصادي لتدفق اللاجئين السوريين على لبنانبحلول عام ٢٠١٥، استقبل لبنان ما يقرب من مليون ونصف لاجئ سوري، وهو رقم يشكل نسبة كبيرة من عدد سكان لبنان (وفقًا لتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٥). أدى هذا التدفق الهائل إلى أعباء كبيرة على البنية التحتية اللبنانية، وعلى الاقتصاد اللبناني الهش، فتسبب هذا التدفق الكبير في زيادة الطلب على السكن والخدمات الصحية والتعليمية، مما أدى إلى ارتفاع الاسعار وتدهور مستوى المعيشة للمواطنين اللبنانيين، كما تأثرت فرص العمل بشكل سلبي بسبب المنافسة على الوظائف بين اللاجئين والمواطنين، كما أثر على الاقتصاد الوطني وأدى إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والبطالة. (World Bank. (2016) The Economic and Social Impact of the Syrian Conflict on Lebanon. Washington, DC: World Bank Publications).

وأعلنت الحكومة اللبنانية، بدعم من المجتمع الدولي، عن عدة مبادرات لتوفير الدعم الإنساني للاجئين، وتوفير المساعدات لهم، إذ كانت الظروف المعيشية لمعظم اللاجئين السوريين في لبنان صعبة، حيث يعيشون في مخيمات غير رسمية أو في مساكن مؤقتة تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، شملت التحديات نقص المياه الصالحة للشرب، خدمات صحية محدودة، ضعف فرص التعليم للأطفال اللاجئين. ولتراكم جميع تلك التحديات، فقد أكدت الحكومة اللبنانية على ضرورة إيجاد حلول سياسية تسمح بعودة آمنة وطوعية للاجئين إلى سورية. (تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٥).

ثانيًا: التهديدات الأمنية والتصعيد العسكري في المناطق الحدودية شهدت مناطق الحدود اللبنانية السورية، خصوصًا في مناطق عرسال والقلمون، اشتباكات متكررة بين القوات اللبنانية والفصائل المسلحة السورية المتواجدة في المناطق الحدودية، خصوصًا بين ٢٠١٤ و٢٠١٦ تصاعدًا في العمليات العسكرية بين الجيش اللبناني والفصائل المسلحة المعارضة للنظام السوري، مما زاد من مخاوف انتقال النزاعات إلى داخل الأراضي اللبنانية. (International Crisis Group. (2016). Lebanon's Struggle to Manage its Refugee Crisis and Border Security. Brussels: ICG).وقد شهدت مدينة طرابلس توترات طائفية متكررة بين منطقتي باب التبانة ذات الغالبية السنية وجبل محسن ذات الغالبية العلوية، ففي آيار وتشرين الأول ٢٠١٤، اندلعت مواجهات مسلحة أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى، ورافقتها اعتداءات طالت العمال العلويين وتقييد حركتهم. ورغم نشر الجيش اللبناني لنقاط التفتيش، ظل تأثيرها محدودًا بسبب التعقيدات الميدانية. (هيومن رايتس ووتش، التقارير السنوية، ٢٠١٤) كما شهدت مدينة صيدا في حزيران ٢٠١٤ معركة دامية بين الجيش اللبناني ومجموعة الشيخ أحمد الأسير، أسفرت عن نحو ٤٦ قتيلاً من الطرفين. (هيومن رايتس ووتش،"معركة صيدا وتداعياتها"، ٢٠١٤). كما تسببت المخيمات غير النظامية، التي انتشرت في مناطق البقاع وعرسال، في بروز مشكلات أمنية خطيرة، إذ تم توقيف أكثر من ٨٣٥٧ لاجئًا سوريًا بتهم متنوعة منها القتل والسرقة والاعتداءات الجنسية، حيث تحولت هذه المخيمات إلى بؤر خارجة عن سلطة الدولة، مما صعب ضبط الأوضاع الأمنية في تلك المناطق. (موقع جنوبية، ٢٠١٥). كما سمح هذا النزوح غير المنظم بتسلل عناصر إرهابية وفتح المجال لعمليات التهريب، فضلا عن استغلال بعض المخيمات للتجنيد والاختباء. (الجيش اللبناني، ٢٠١٥).ومع تصاعد التهديدات الأمنية، بعد أن شهدت هذه الفترة ظهور وانتشار مجموعات متشددة مثل تنظيم "داعش الارهابي" وجبهة النصرة"، التي نفذت عمليات أمنية في بعض المناطق اللبنانية، فقد عززت الأجهزة الأمنية اللبنانية تعاونها مع الأجهزة الأمنية في سورية والأردن، كذلك مع المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات الارهابية على الحدود، كما قام الجيش اللبناني بتعزيز وجوده العسكري على الحدود وتعزيز التعاون الأمني مع الأجهزة الدولية لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية والتنسيق العملياتي. (تقرير وزارة الداخلية اللبنانية، ٢٠١٦).

ثالثًا: التعاون الأمني والاستخباراتيفي ظل هذه التحديات، بدأ لبنان في تطوير آليات تعاون أمني مع دول الجوار، بما فيها سورية، رغم التوترات السياسية، بهدف تأمين الحدود ومنع تسلل المقاتلين الإرهابيين. وأظهرت بعض التقارير وجود اتصالات سرية بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية لتنسيق جهود مكافحة الجماعات المسلحة على الحدود المشتركة. وقد دعمت هذه الجهود بعض الدول الإقليمية والدولية التي سعت إلى استقرار لبنان ومنع انتقال النزاع السوري إليه. (تقارير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).**خاتمة الفصل**تُعد مرحلة ٢٠١٤–٢٠١٦ من

أكثر الفترات التي عانت فيها لبنان من تداعيات الأزمة السورية، إذ شكلت التحديات الأمنية والإنسانية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدولة اللبنانية على الصمود والتعامل مع الأزمات المتعددة الأبعاد. ولعبت هذه التحديات دورًا رئيسيًا في إعادة النظر في السياسة اللبنانية تجاه الأزمة السورية، سواء من حيث الموقف الرسمي أو من خلال الديناميات السياسية والأمنية الداخلية.

الفصل الرابع: التحولات في الموقف اللبناني تجاه الأزمة السورية (٢٠١٧-٢٠٢٢)

مقدمةشهدت الفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ تحولات بارزة في السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الأزمة السورية، مع استمرار تداعيات الصراع وتأثير التدخلات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تغيرات داخلية أثرت على مواقف الأطراف اللبنانية. هذه المرحلة اتسمت بمحاولات إعادة ضبط العلاقات الرسمية مع سورية، والتعامل مع ملف اللاجئين، في ظل واقع إقليمي معقد وتحولات دولية كبيرة على الساحة السورية.

اولًا: مطالب بعض القوى السياسية اللبنانية بعودة العلاقات الرسمية مع دمشقمع مرور الوقت، برزت في لبنان أصوات داخل بعض الأحزاب والقوى السياسية تطالب بضرورة إعادة فتح قنوات الاتصال الرسمية مع النظام السوري. إذ تم استئناف بعض الاتصالات الدبلوماسية غير الرسمية بهدف تنسيق الأمو الأمنية والاقتصادية، خصوصًا فيما يتعلق بملف اللاجئين وإعادة الإعمار، ليعكس هذا التحول محاولة تقليل التوترات وتأمين المصالح اللبنانية في ظل استمرار الأزمة السورية. (The Washington Institute. (2019). Lebanon and Syria: Political Dynamics and Diplomatic Engagement. Washington, D. C). جاء هذا الموقف في سياق التقديرات بأن استمرار قطع العلاقات قد يضر بالمصالح اللبنانية، خصوصًا في مجالات إعادة الإعمار والتبادل التجاري، فضلاً عن الرغبة في لعب دور الوسيط في تسوية الأزمة السورية.كما أشارت بعض التقارير إلى أن هذه القوى ترى في تحسين العلاقات مع دمشق خطوة ضرورية لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية وحماية الأمن الوطني اللبناني. (تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٩).

ثانيًا: ملف إعادة اللاجئين السوريين وتأثيره على السياسة اللبنانيةشكلت قضية اللاجئين السوريين على الأراضي اللبنانية أحد أبرز الملفات السياسية والإنسانية التي شغلت الموقف اللبناني في هذه المرحلة.فقد شكل ملف إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم أحد أبرز التحديات التي أثرت على السياسة اللبنانية، إذ ضغطت الحكومة اللبنانية وبعض القوى السياسية باتجاه تسريع عودة اللاجئين، رغم المخاوف الدولية بشأن الظروف الأمنية في سورية، فعملت منظمات دولية متعددة عن ضرورة إيجاد حلول لإعادة اللاجئين إلى سورية، معتبرة أن العودة الطوعية الآمنة هي الخيار الأمثل لتخفيف الضغط على لبنان، الذي يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة.غير أن هذه الدعوات قوبلت بانتقادات من منظمات حقوقية دولية، التي حذرت من مخاطر عودة اللاجئين إلى مناطق ما تزال تشهد عدم استقرار كامل، وأكدت على ضرورة ضمان حقوقهم وحمايتهم. وبالمقابل، أصبح موضوع إعادة الإعمار في سورية عنصرًا هامًا في العلاقات اللبنانية – السورية، مع توقعات بأن تستفيد قطاعات لبنانية عدة من عملية الإعمار. (تقرير منظمة العفو الدولية، ٢٠٢١).

ثالثًا: الدور الروسي وتأثيره المتزايد على لبنانازداد النفوذ والدور الروسي في سورية والمنطقة خلال هذه المدة وخصوصًا منذ تدخلها العسكري عام ٢٠١٥، مما أعاد رسم الخريطة السياسية والعسكرية في المنطقة.هذا الدور الروسي انعكس على لبنان من خلال زيادة التأثير الروسي في بعض الملفات اللبنانية، مثل ملف إعادة اللاجئين، وكذلك في السياسة الخارجية اللبنانية التي اضطرت إلى التعامل مع موسكو كفاعل إقليمي أساسي في مسألة سورية وسعت روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع لبنان من خلال دعم مشاريع إنمائية واقتصادية ، مستفيدة من النفوذ الذي اكتسبته في سورية لتكون جزءًا من الحل الإقليمي، فلعبت روسيا دور الوسيط في محاولة تهدئة التوترات الإقليمية. وهو ما دفع لبنان إلى تبني مواقف أكثر مرونة تجاه الملف السوري. (أندرو فيشر، روسيا والشرق الأوسط: استراتيجيات النفوذ، مركز الأبحاث الدولي، ٢٠٢٠).

رابعًا: الموقف اللبناني من قانون قيصر الأمريكي والعقوبات على النظام السوريفرضت الولايات المتحد الأميركية في أيلول عام ٢٠١٩ قانون قيصر الذي يهدف إلى فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري وداعميه، بهدف الضغط على دمشق لتغيير سياساتهاأثرت هذه العقوبات بشكل غير مباشر على لبنان، خاصة في حال استمرار العلاقات الاقتصادية مع سورية، وأثارت قلقًا واسعًا في الأوساط السياسية والاقتصادية اللبنانية المرتبطة بسورية، التي تخشى تأثيرها السلبي على الاقتصاد اللبناني الهش. فخلق حالة من الحذر والتردد في تعاطي السلطات اللبنانية مع ملف العلاقات الثنائية.كان الموقف الرسمي اللبناني متحفظًا، إذ حاولت الحكومة الحفاظ على التوازن بين احترام العقوبات الدولية وعدم إغضاب الحلفاء الإقليميين، مما يعكس تعقيد الموقف اللبناني في ظل الضغوط المتعددة. (تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، ٢٠٢٠).

خامسًا: الضغوط السياسية الداخلية ودور الفاعلين غير الحكوميين على السياسة الخارجية اللبنانية تزامنت مع احداث الازمة السوية مع أزمات لبنانية داخلية متعدة، أبرزها الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدها لبنات عام ٢٠١٩، وبعد ذلك أزمة انفجار مرفأ بيروت في ٢٠٢٩، مما أثر

على قدرة الحكومة اللبنانية على التركيز على السياسة الخارجية وتفاعلها مع الأزمة السورية. هذه الأزمات الداخلية عمقت حالة الانقسام السياسي، مما صعب توحيد موقف لبناني واضح تجاه سورية. (International Monetary Fund (IMF). (2012). Lebanon: Economic Crisis and Political. Instability. Washington, D.C.) كما برزت خلال هذه المدة قوة وتأثير الفاعلين غير الحكوميين مثل حزب الله، الذي حافظ على دعمه للحكومة السورية، واستمر بلعب دور فاعل داخل لبنان وسورية. هذا الأمر الذي ساهم في تعقيد المشهد السياسي الرسمي للبنان، وجعل من الصعب على الحكومة الرسمية فرض سياستها تجاه الأزمة السورية. (Norton, A. R. (2018). Hezbollah: A Short History. Princeton University Press).

سادسًا: تأثير الأزمة السورية على العلاقات اللبنانية – الإقليميةاججت الأزمة السورية توترات بين لبنان ودول عربية أخرى مثل المملكة الربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي كانت تدعم المعارضة السورية، مما أدى إلى توتر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين لبنان وهذه الدول، خصوصًا بعد تصريحات أو سياسات لدعم جهات لبنانية فاعلة للحكومة السورية. هذه التوترات شكلت ضغطًا إضافيًا على لبنان في توازن موقفه الإقليمي. (Kamrava, M. (2012). The Politics of the Middle East: Regional Tensions and Lebanon Dilemmas. Oxford University Press)

سابعًا: المبادرات الدولية لتسوية الأزمة وتأثيرها على لبنانبادرت جهات دولية عدة لطرح محاولات جادة لنزع فتيل الأزمة السورية وحلها، مثل محادثات جنيف وأستانا، حيث كان الحكومة اللبنانية تتابع عن كثب هذه المفاوضات لتأثيرها على الوضع الأمني والإنساني في لبنان، وخصوصًا ملف اللاجئين وأمن الحدود. انعكست هذه المبادرات على السياسة اللبنانية من حيث الحرص على الاستقرار وعدم الانجرار لصراعات جديدة..(United National Security Conucil. (2019). Reports on Syria and Lebanon Stability. New York: UN)

خاتمة الفصلتُظهر فترة ٢٠١٧–٢٠٢٢ مدى التعقيد المتزايد في السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الأزمة السورية، التي اتسمت بمحاولات إعادة التوازن بين الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية. فبينما حاولت بعض القوى السياسية تعزيز العلاقات مع النظام السوري وتحقيق مصالح استراتيجية، بقيت القضايا الإنسانية والاقتصادية عوائق رئيسية أمام استقرار الموقف الرسمي اللبناني.

الخاتمة والاستنتاجات

شكّل الصراع السوري الممتد منذ عام ٢٠١١ اختبارًا حقيقيًا للسياسة الخارجية اللبنانية، التي حاولت، على مدى أكثر من عقد من الزمن، موازنة مصالحها الوطنية بين التحديات الداخلية والضغوط الإقليمية والدولية المتشابكة. بدايةً من اعتماد سياسة النأي بالنفس التي هدفت إلى تجنيب لبنان الصراع السوري، مرورًا بالتعامل مع تداعيات الأزمة الأمنية والإنسانية التي أثقلت كاهل الدولة والمجتمع اللبناني، وصولًا إلى التحولات الأخيرة التي شهدت توجهًا لإعادة بناء العلاقات مع دمشق، يعكس الموقف اللبناني تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان والمنطقة.لقد برزت عدة عوامل مؤثرة في صياغة السياسة الخارجية اللبنانية تجاه الأزمة السورية، من بينها الانقسامات السياسية الداخلية التي أثرت على توحيد الموقف الوطني، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والإنسانية خاصة مع تدفق اللاجئين السوريين وتأثير ذلك على البنية التحتية والخدمات. كما لعبت التدخلات الإقليمية والدولية، لا سيما الدور الروسي وقانون قيصر الأمريكي، دورًا محوريًا في تشكيل الخيارات المتاحة للبنان.إن هذا البحث يخلص إلى أن سياسة النأي بالنفس، رغم جدواها المبدئية، واجهت تحديات حقيقية على الأرض بسبب التناقضات الداخلية وتعقيدات البيئة الإقليمية، مما دفع إلى إعادة النظر في مواقف لبنان نحو الأزمة السورية.

استنتاجات البحث:

١– التذبذب في السياسة الخارجية اللبنانية كان نتيجة مباشرة للانقسامات السياسية الداخلية والتوازنات الإقليمية المتغيرة.

٢– سياسة النأي بالنفس شكلت إطارًا مهمًا لكنه غير كافٍ لمواجهة تداعيات الأزمة السورية، خصوصًا مع تفاقم الأزمات الأمنية والإنسانية..

٣– تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان كان من أهم المحددات التي أثرت على السياسة اللبنانية، حيث شكل ضغطًا اجتماعيًا واقتصاديًا كبيرًا.

٤– التدخل الروسي في سورية أعاد تشكيل الأولويات الإقليمية، مما دفع لبنان إلى تبني مواقف أكثر براغماتية تجاه دمشق.

٥– الضغوط الدولية، مثل قانون قيصر، فرضت على لبنان تحديات جديدة في الموازنة بين الالتزامات الدولية ومصالحه الوطنية.

المراجع العربية

١– البنك الدولي، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية على لبنان، ٢٠١٣.

٢– الجيش اللبناني، النزوح وخطره على الأمن، تقرير رسمي، ٢١٥.

٣- سلام، ص. (٢٠١٣). السياسة اللبنانية تجاه الأزمة السورية: النأي بالنفس في مواجهة التحديات. مجلة الدراسات اللبنانية.
٤- شحادة، ك. (٢٠٠٩). لبنان وسورية: الحدود والتوترات. بيروت: دار النهار.
٥- عون، م. (٢٠٠٣). لبنان: بين الاحتلال والحرية. بيروت: دار العلم للملايين.
٦- فيشر، أ. (٢٠٢٠). روسيا والشرق الأوسط: استراتيجيات النفوذ. مركز الأبحاث الدولي.
٧- قبيسي، ح. (٢٠١٣). الانقسام السياسي اللبناني وأثره على السياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٨- قنديل، ن. (٢٠١٠). سورية ولبنان: سياسة النفوذ والهيمنة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٩- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (٢٠١٣). تقرير حول لبنان. مسترجع من https://www.icrc.org/en/document/lebanon-country-profile
١٠- مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي. (٢٠٢٠). تقرير قانون قيصر وتأثيره على لبنان. مسترجع من https://www.cfr.org/report/caesar-syria-sanctions
١١- مجلس وزراء لبنان. (٢٠١١). بيان سياسة النأي بالنفس. مسترجع من https://www.pcm.gov.lb/arabic/
١٢- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (٢٠١٦). التقارير السنوية حول الأمن الإقليمي.
١٣- مركز كارنيغي للشرق الأوسط. (٢٠١٩). السياسة اللبنانية تجاه الأزمة السورية. مسترجع من https://carnegie-mec.org/2019/analysis
١٤- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (٢٠١٥). تقرير اللاجئين السوريين في لبنان. مسترجع من https://www.unhcr.org/lb/
١٥- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أثر الأزمة السورية على التعليم في لبنان، ٢٠١٣.
١٦- منظمة العفو الدولية. (٢٠٢١). تقرير حقوق الإنسان عن اللاجئين السوريين. مسترجع من https://www.amnesty.org/en/latest/research/2021/
١٧- موقع جنوبية، أزمة النازحين السورين- مخاطر متعددة، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥.
١٨- نعيم، ن. (٢٠١٤). لبنان في محافل السياسة الإقليمية والدولية. بيروت: دار الفارابي.
١٩- نقولا، ج. (٢٠٠٦). تاريخ لبنان الحديث. بيروت: دار النهار.
٢٠- هيومن رايتس ووتش، التقارير السنوية- لبنان،٢٠١٤.
٢١- هيومن رايتس ووتش، معركة صيدا وتداعياتها، تقرير ٢٠١٤.
٢٢- وزارة الداخلية اللبنانية. (٢٠١٦). تقرير الأمن الوطني ٢٠١٦. بيروت.
٢٣- وزارة الصحة اللبنانية، التحديات الصحية في ظل النزوح السوري، ٢٠١٣.

المراجع الاجنبية

1- Alagha, J. (2011). The Shifts in Syria's Lebanon Policy. The Cargnegie Middle East Center.
2- Haddad, S. (2012). The Forgotten Neighbor: Syria and Lebanon before the Syrian Civil War. Princeton
3- Harik, J. (2010). Syria's Withdrawal and Lebanese Political Dynamics. Middle East. Journal, 64 (3), 437-453.
4- International Crisis Group. (2016). Lebanon's Struggle to Manage its Refugee Crisis and Border Security. Brussels: ICG).
5- International Monetary Fund (IMF). (2012). Lebanon: Economic Crisis and Political. Instability. Washington, D.C.
6- Kamrava, M. (2012). The Politics of the Middle East: Regional Tensions and Lebanon Dilemmas. Oxford University Press.
7- Katz, M. (2013). Hezbollah's Military Role in Syria. The Washington Institute for Near East Policy.
8- Khalidi, R. (2006). Economic Relations between Lebanon and Syria. The Middle East Journal, 60(3), 457-475.
9- Norton, A. R. (2018). Hezbollah: A Short History. Princeton University Press.
10- Picard, E. (2002). Lebanon: A Shattered Country. Holmes& Meier.
11- Salam, N. (2012). Lebanon's Political Divide and Syria. Middle East Policy Journal.
12- The Washington Institute. (2019). Lebanon and Syria: Political Dynamics and Diplomatic Engagement. Washington, D. C.
13- United National High Commissioner for Refugess (UNHCR). Lebanon: Syrian Refugee Response, 2013.
14- United National Security Council. (2019). Reports on Syria and Lebanon Stability. New York: UN.